

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٨ مكرراً أ)
من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية ، مشفوعاً بمذكرته
الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح

د. منصور فالح الظفيري

يحال إلى اللجنة التشريعية والقانونية
ويوزع على السادة الأعضاء

د. منصور فالح الظفيري
١٤١١/١١/١٤

اقتراح بقانون

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٨ مكرراً أ)

من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٢ في شأن اسهام القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(مادة أولى)

تُضاف إلى المادة (٢٨ مكرراً أ) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه فقرة جديدة نصها التالي :

" يصرف بدل الإيجار المشار إليه بالمادة (١٩) من هذا القانون للمخاطبات بأحكام هذه المادة، ويستمر صرف هذا البديل من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى توفير السكن المخصص لكل منهن بصفة إيجار مع عدم صرف أي فروق مالية عن الفترة السابقة على العمل بهذا القانون ."

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٢٨ مكرراً أ)
من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية**

صدر القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية مستهدفاً تحقيق السكن الملائم للأسرة الكويتية صوتاً وحماية لها.

وتأكيداً لتقدير المشرع لبعض الظروف الخاصة بالمرأة الكويتية كالطلاق والترملم وغيرهما، نصت المادة (٢٨ مكرراً أ) على قيام بنك التسليف والادخار بتوفير سكن لهن بقيمة إيجارية منخفضة ولقد نص على هذا الحق بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه.

وبالنظر إلى أنه لم يتم توفير هذه المساكن حتى الآن كما وان توفيرها سيستغرق مدة من الوقت كان من الملائم دعم المرأة الكويتية في الحصول على مسكن بالإيجار ومساعدتها في قيمة الإيجار حتى توفير السكن المخصص لها.

ولذلك جاء هذا الاقتراح بقانون بمنح المرأة بدل الإيجار المقرر في المادة (١٩) وبذات قيمته حتى يتم توفير السكن المقرر تخصيصه لها مع عدم صرف أي فروق عن المدة السابقة على العمل بهذا القانون.